

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Jornal Misr
DATE:	12-July-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	15% Increase in Drug Sales Expected by the End of this Year
PAGE:	12
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Osama Al Shandawely-Abeer Talaat

د. على عوف رئيس شعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية:

15% زيادة متوقعة في مبيعات الأدوية نهاية العام الجارى

150 شركة تستثمر 100 مليون جنيه

كتب | أسامة الشندويلي وعبر طالع:



توقع د. على عوف رئيس شعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية أن ترتفع مبيعات الأدوية بنهاية العام الجارى بنسبة 15% مع تداول عقار السوفالدى علاج الكبد الجديد.

وأوضح أن حجم الاستهلاك المحلى من الصناعات الدوائية بلغ العام الماضى ما يقرب من 30 مليار جنيه، مشيراً إلى وجود نحو 150 شركة تعمل فى هذا القطاع بمتوسط استثمار يصل إلى 100 مليون جنيه لكل شركة، هذا بالإضافة إلى وجود نحو 1000 شركة تولد المصنعين لدى الغير، والذين يمثلون 65% من سوق الدواء فى مصر بإجمالى استثمارات تصل إلى 3 مليارات جنيه.

وأضاف عوف فى تصريحات خاصة لجورنال مصر: أن صناعة الدواء فى مصر تتجه إلى اتباع سياسة الاحتكار، مرجعاً ذلك إلى السياسة التى تتبناها وزارة الصحة على مدار السنين، خاصة وأنها تساعد الكيانات الكبيرة على التوسع والتطوير وتقضى على الكيانات الصغيرة من خلال صعوبات التراخيص وتسجيل الأدوية وتعطيل الاستثمارات الجديدة.

وأشار إلى اعتماد وزير الصحة على أصيقاته من غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات فى اللجنة الاستشارية العليا بالوزارة لوضع القوانين التى تخدم مصالحهم وضد شباب المستثمرين بما يخالف الاتجاه السائد حالياً لتشجيع الشباب.

ولفت عوف إلى وجود نحو 80 مصنفاً متخصصاً فى مجال المضادات الحيوية تحت الإنشاء شبه متوقفين نتيجة بيروقراطية وزارة الصحة.

وأكد على أن تجارة الأدوية المغشوشة فى مصر أدت إلى تشويه سمعة الدواء المصرى خاصة وأنها تتراوح بين 10-20% من حجم السوق بما يصل إلى 2.5 مليار جنيه، مشيراً إلى أن الشعبية

الموزعين بحيث يتم سحب أى منتجات لهم منتهية الصلاحية دون شروط.

وأوضح عوف قيام الشعبة العامة للأدوية باتحاد الغرف التجارية بتوقيع بروتوكول تعاون مع شعبة الصيدلة بقرعة القاهرة لوضع استراتيجية واضحة لعمل تنظيف السوق من الأدوية «الإكسبير» مع مشاركة رابطة الموزعين فى هذا البروتوكول.

وأشار إلى تأثير القطاع خاصة فى ظل انخفاض حجم السيولة لدى المصانع ما أدى إلى توقف جزئى لعدد من المصانع باستثمارات تصل إلى 10 مليارات جنيه، بالإضافة إلى مواجهة شركات التول مشكلات فى تسجيل المستحضرات أو إنشاء مصانع أو تصنيعها لدى الغير فى ظل القوانين الجديدة.

وعن أزمة تراجع الاحتياطى التقديى قال عوف: «مما لا شك فيه تأثر القطاع بالأزمة فى استيراد المواد الخام، فى ظل استغراق البنوك لمدة تصل إلى 3 أشهر وفقاً للترتيب وحجم المتقدمين، ما يؤدى إلى تعطل عملية الإنتاج خاصة فى ظل اعتماد المصانع على استيراد 95% من مكونات الدواء بتكلفة تصل إلى 8 مليارات جنيه سنوياً».

الأصناف الموجودة بالسوق رغم تغير سعر الصرف وزيادة أسعار المواد الخام وارتفاع تكلفة الإنتاج عن سعر البيع ما أحجم بعض الشركات عن إنتاج بعض هذه الأصناف وأدى إلى ظاهرة اختفاء بعض أصناف الأدوية الرخيصة من الصيدليات.

ومطالب عوف بضرورة تمثيل جميع الأطراف العاملين فى صناعة الدواء باللجنة الاستشارية العليا بوزارة الصحة بحيث يتم وضع نظام تسجيل متزن وعادل لتسجيل الأدوية ويقتصر المدة من 5 سنين إلى سنتين.

وأكد على أن مشكلة الأدوية المنتهية الصلاحية تعد أزمة متكررة ولن تنتهى خاصة فى ظل استمرار تداول الأدوية فى السوق وعدم وجود آلية واضحة لتنظيف السوق، وهى تمثل حوالى 3% بما يقرب من 90 مليون جنيه، وتعد رابطة الموزعين هى المتسبب الرئيسى فى أزمة المرتجعات خاصة وأنها تتلاعب بالشركات والصيدلة.

ونفى أن تكون لشركات التول أى علاقة بتلك الأزمة، قائلاً: «إن الاتهامات التى توجه إلى شركات التول مفتعلة من غرفة صناعة الدواء وليس لها أساس من الصحة خاصة وأن شركات التول موقعة عقوداً مع شبكة

تتكف حالياً لوضع استراتيجية تهدف إلى تقليص حجم الدواء المغشوش لتصل إلى 2% بالإضافة إلى آليات منعه.

وأضاف عوف أن القطاع يواجه العديد من المشكلات ويأتى على رأسها عدم وجود نظام ثابت للتسجيل والتسعين وأنه يتم تغييرها مع كل وزير جديد أو رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية، بالإضافة إلى عدم تشجيع الاستثمارات الحديثة بدليل قرار وقف ترخيص شركات التول الجديدة بدون وجود أى إجراءات تنظيمية تحكم المنظومة.

ولفت إلى أن من ضمن المشكلات طول فترة استخراج التراخيص لمصانع الأدوية فى مصر لاستغراقها فترة تتراوح بين 8 أشهر إلى سنة، فضلاً عن مشكلة أخرى تتعلق بالتسعير وعدم تحريك الأسعار لبعض الأصناف منذ 20 عاماً والتي تمثل تقريباً 3% من حجم

مصر لاستغراقها فترة تتراوح بين 8 أشهر إلى سنة، فضلاً عن مشكلة أخرى تتعلق بالتسعير وعدم تحريك الأسعار لبعض الأصناف منذ 20 عاماً والتي تمثل تقريباً 3% من حجم



عوف